

Distr.: Limited
1 November 2007
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثانية والستون

البند ١٢ من جدول الأعمال

دعم منظومة الأمم المتحدة للجهود التي
تبذلها الحكومات في سبيل تعزيز وتوطيد
الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة

أوروغواي، أيسلندا، بنما، تركيا رومانيا، عمان، قطر، مصر، منغوليا: مشروع قرار

دعم منظومة الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها الحكومات في سبيل تعزيز
وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٣٠/٤٩ المؤرخ ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، و ١٣٣/٥٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، و ٣١/٥١ المؤرخ ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، و ١٨/٥٢ المؤرخ ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، و ٣١/٥٣ المؤرخ ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، و ٣٦/٥٤ المؤرخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، و ٤٣/٥٥ المؤرخ ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، و ٩٦/٥٦ المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، و ٢٦٩/٥٦ المؤرخ ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٢، و ١٣/٥٨ المؤرخ ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، و ٢٨١/٥٨ المؤرخ ٩ شباط/فبراير ٢٠٠٤، و ٢٥٣/٦٠ المؤرخ ٢ أيار/مايو ٢٠٠٦، و ٢٢٦/٦١ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦،

وإذ تشير إلى إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية الذي اعتمده رؤساء الدول والحكومات في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠^(١)، وبخاصة الفقرتان ٦ و ٢٤ منه، وإلى نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥^(٢)،

(١) انظر القرار ٢/٥٥.

(٢) انظر القرار ١/٦٠.



وإذ تشير أيضا إلى الإعلانات وخطط العمل المعتمدة في المؤتمرات الدولية الخمسة للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة المعقودة في مانابا في عام ١٩٨٨، وماناغوا في عام ١٩٩٤، وبوخارست في عام ١٩٩٧، وكوتونو في عام ٢٠٠٠، وأولانباتار في عام ٢٠٠٣، والدوحة في عام ٢٠٠٦،

وإذ تعيد تأكيد ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك المبادئ والأهداف الواردة فيه، وتعترف بأن حقوق الإنسان وسيادة القانون والديمقراطية أمور مترابطة فيما بينها ويعزز كل منها الآخر، ولها صلتها بصميم قيم ومبادئ الأمم المتحدة العالمية وغير القابلة للتجزؤ،

وإذ تؤكد أن الديمقراطية والتنمية واحترام جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية أمور مترابطة وتعزز بعضها بعضا،

وإذ تؤكد من جديد أن الديمقراطية قيمة عالمية تستند إلى إرادة الشعوب المعبر عنها بحرية في تحديد نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وإلى مشاركتها الكاملة في جميع نواحي حياتها،

وإذ تؤكد من جديد أيضا أنه رغم وجود سمات مشتركة بين النظم الديمقراطية، فليس ثمة نموذج وحيد للديمقراطية، وهي لا تخص بلدا بعينه أو منطقة بعينها، وإذ تؤكد من جديد كذلك ضرورة إيلاء الاحترام الواجب للسيادة والحق في تقرير المصير وسلامة الأراضي،

وإذ تضع في اعتبارها أن أنشطة الأمم المتحدة المضطلع بها دعما لجهود الحكومات الرامية إلى تعزيز الديمقراطية وتوطيدها إنما تبذل وفقا لميثاق الأمم المتحدة وبناء على طلب محدد من الدول الأعضاء المعنية فقط،

وإذ تضع في اعتبارها أيضا الدور الأساسي الذي تؤديه البرلمانات والمشاركة الفعالة لمنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام وتفاعلها مع الحكومات على جميع المستويات من أجل تعزيز الديمقراطية والحرية والمساواة والمشاركة والتنمية واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وسيادة القانون، وإذ ترحب في هذا الصدد بالمشاركة الثلاثية الموسعة في المؤتمر الدولي السادس للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة الذي استضافته حكومة قطر في الدوحة من ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر إلى ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ وركز على بناء القدرات والديمقراطية والتقدم الاجتماعي،

وإذ تنوّه بدور المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية في دعم حركة المؤتمر الدولي للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة،

وإذ تعترف بالعمل الذي قام به رئيس المؤتمر الدولي السادس للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة ومجلسه الاستشاري، ولا سيما الجهود التي بذلها رئيس المؤتمر لتحقيق التنفيذ المنهجي لتوصيات المؤتمر وفقا لإعلان الدوحة المعتمد في المؤتمر السادس^(٣)،

وإذ تلاحظ أن عام ٢٠٠٨ يوافق الذكرى السنوية العشرين للمؤتمر الدولي الأول للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة الذي عقد في مانيل، الفلبين، من ٣ إلى ٦ حزيران/يونيه ١٩٨٨،

واقترانها منها بضرورة مواصلة تشجيع وتعزيز إرساء الديمقراطية والتنمية واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وبأهمية المتابعة الفعالة للمؤتمر السادس،

١ - تحيط علما بتقرير الأمين العام وبالاقتراحات الواردة فيه^(٤)؛

٢ - تحيط علما أيضا بنتائج الاجتماعين الأول والثاني للمجلس الاستشاري للمؤتمر السادس، ولا سيما بما تم من صياغة برنامج عمل للمؤتمر للفترة ٢٠٠٧ - ٢٠٠٩، وترحب بالاقتراح الداعي إلى تخصيص يوم دولي للديمقراطية؛

٣ - تشجع الحكومات على تعزيز البرامج الوطنية المكرسة لتدعيم وتوطيد الديمقراطية، بطرق منها زيادة التعاون الثنائي والإقليمي والدولي مع مراعاة النهج المبتكرة وأفضل الممارسات؛

٤ - تشجع المنظمات الإقليمية وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية على تقاسم خبراتها في مجال تعزيز الديمقراطية، مع بعضها البعض ومع منظومة الأمم المتحدة عند الاقتضاء، وعلى المشاركة بفعالية في الاجتماعات والأنشطة القادمة للمؤتمر الدولي للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة؛

٥ - تدرك أن الاحتفال في عام ٢٠٠٨ بالذكرى السنوية العشرين للمؤتمر الأول، يتيح فرصة مميزة لتوجيه الاهتمام نحو توطيد دعائم الديمقراطية على كل المستويات وتدعيم التعاون الدولي في هذا الشأن؛

٦ - تقر، اعتبارا من دورتها الثانية، الاحتفال في ١٥ أيلول/سبتمبر من كل عام، باليوم الدولي للديمقراطية، الذي ينبغي لفت انتباه جميع الناس إليه للاحتفال به؛

(٣) A/61/581، المرفق.

(٤) A/62/296.

- ٧ - تدعو جميع الدول الأعضاء ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والأفراد إلى الاحتفال باليوم الدولي للديمقراطية بالأسلوب الكفيل بالمساهمة في إذكاء الوعي لدى الناس؛
- ٨ - تدعو الدول الأعضاء إلى مواصلة إعطاء البرلمانين ومنظمات المجتمع المدني الفرصة المناسبة للمشاركة والمساهمة في الاحتفال باليوم الدولي للديمقراطية؛
- ٩ - تطلب إلى الأمين العام أن يوصي بالوسائل والسبل التي تستطيع بواسطتها منظومة الأمم المتحدة والأمانة العامة للأمم المتحدة، في حدود الموارد المتاحة، أن تساعد الدول الأعضاء، عند الطلب، في تنظيم أنشطة الاحتفال باليوم الدولي للديمقراطية؛
- ١٠ - تطلب أيضا إلى الأمين العام أن يتخذ التدابير اللازمة، في حدود الموارد المتاحة، لاحتفال الأمم المتحدة باليوم الدولي للديمقراطية؛
- ١١ - تحت الأمين العام على مواصلة تحسين قدرة المنظمة على الاستجابة بفعالية لطلبات الدول الأعضاء من خلال تقديم الدعم الكافي لما تبذله من جهود من أجل بلوغ أهداف الحكم الرشيد وإرساء الديمقراطية، عن طريق جملة أمور من بينها الأنشطة التي يضطلع بها صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية؛
- ١٢ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار؛
- ١٣ - تقرر أن تُدرج في جدول أعمال دورتها الرابعة والستين بندا معنوننا "دعم منظومة الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها الحكومات في سبيل تعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة".